وزارة الآثار

قرار رقم ٣٠٥ لسنة ٢٠١٦

وزير الآثار

بعد الاطلاع على قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بشأن إنشاء المجلس الأعلى للآثار ؛

وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٢٨٣ لسنة ٢٠١٢ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٧ لسنة ٢٠١٦ ؛

وعلى موافقة اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية بجلساتها المنعقدة فى ١٩٩٨/١١/٢٣، ٢٠٠٩/٣/١٨، ٢٠١٢/١١/١٩ ؛

وعلى موافقة مجلس إدارة المجلس الأعلى للآثار بجلساته المنعقدة فى ١٩٩٩/٥/٣١، ٢٠١١/١٢/٢٦، ٢٠١٢/٦/٢٨ ؛

وعلى ما عرضه السيد أ. د. الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار ؛

قـــرر :

مادة أولى - يسجل فى عداد الآثار الإسلامية والقبطية واجهة القصر العالى وأبوابه الثلاثة بصحراء المماليك شارع السلطان أحمد - محافظة القاهرة والموضحة الحدود والمعالم بالمذكرة الإيضاحية والخريطة المساحية المرفقتين .

مادة ثانية - يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويُعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

تحريراً ٢٠١٦/٥/٢٤

وزير الآثار

أ.د/ خالد العنانى

المجلس الأعلى للآثار

مذكرة إيضاحية لمشروع قرار وزير الآثار

بشأن تسجيل واجهة القصر العالى وأبوابه الثلاثة

بصحراء المماليك بمنشأة ناصر - القاهرة

تنص المادة الأولى من قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته على أنه : «فى تطبيق أحكام هذا القانون يعد أثراً كل عقار أو منقول متى توافرت فيه الشروط الآتية :

١ - أن يكون نتاجًا للحضارة المصرية أو الحضارات المتعاقبة أو نتاجًا للفنون أو العلوم أو الآداب أو الأديان التى قامت على أرض مصر منذ عصور ما قبل التاريخ وحتى ما قبل مائة عام .

٢ - أن يكون ذات قيمة أثرية أو فنية أو أهمية تاريخية باعتباره مظهراً من مظاهر الحضارة المصرية أو غيرها من الحضارات الأخرى التى قامت على أرض مصر .

٣ - أن يكون الأثر قد أنتج أو نشأ على أرض مصر أو له صلة تاريخية بها ، ويعتبر رفات السلالات البشرية والكائنات المعاصرة لها فى حكم الأثر الذى يتم تسجيله وفقًا لأحكام هذا القانون» .

وتنص المادة (١٢) من نفس القانون على أنه : «يتم تسجيل الأثر بقرار من الوزير المختص بشئون الثقافة بناءً على اقتراح مجلس الإدارة ويعلن القرار الصادر بتسجيل الأثر العقارى إلى مالكه أو المكلف باسمه بالطريق الإدارى وينشر فى الوقائع المصرية ويؤشر بذلك على هامش تسجيل العقار فى الشهر العقارى» .

كما تنص المادة (٦٧) من اللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٧١٢ لسنة ٢٠١٠ على أنه : «وفقًا لأحكام القانون يشكل الأمين العام لجنتين برئاسته هما اللجنة الدائمة للآثار المصرية واليونانية والرومانية واللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية واليهودية ، ويجوز له أن يضم إلى عضوية أىٍّ منهما من يراه مناسبًا من العاملين بالمجلس أو من خارجه من ذوى الخبرة أو ممن لهم اهتمام بشئون الآثار» .

وتنص المادة (٧٠) من ذات اللائحة التنفيذية لذات القانون على أنه : «تختص اللجنتان وتصدر قراراتهما كل فى صدر اختصاصاتها - بالنظر فى كل ما يتعلق بشئون الآثار وعلى الأخص الموضوعات الآتية ..... ٢ - إبداء الرأى فى تسجيل العقارات والأراضى والقطع الأثرية المنقولة فى عداد الآثار» .

منشئ هذا القصر هو إبراهيم باشا ابن محمد على الذى ولد فى سنة ١٢٠٤هـ/ ١٧٨٩م بمدينة قولة بعد مضى عامين لزواج والده من إحدى أقارب حاكم بروستان وفى سنة ١٢٣٠هـ منح لقب الوزارة وعين واليًا على جدة فى عام ١٢٣١هـ / ١٨١٥م ولما قامت ثورة المورة سنة ١٢٣٩هـ/ ١٨٢٣م تم إرساله على رأس جيش مصرى لإخماد تلك الثورة ثم انسحب منها فى عام ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٨م كما قام بقيادة الحملة العسكرية فى سوريا وحلب سنة ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م وبعد معركة قونية عين قائم مقام لولى الشام ووالياً على جدة وفى الفترة من ١٢٥٥ إلى ١٢٥٧هـ ظل يقاتل قوات الدولة العثمانية ثم فى سنة ١٢٦٣هـ/ ١٨٤٧م قام برحلة إلى أوروبا وبعد عودته عين فى ٣ شوال من عام ١٢٦٣هـ / ١٨٤٧م واليًا على مصر وكانت وفاته فى سنة ١٢٦٤هـ / ١٨٤٨م هذا وبعد القصر العالى الذى كان يقع فى منطقة جاردن سيتى من أشهر أعماله المعمارية حيث شيده وعقد فيه مجلس الشورى لأول مرة فى سنة ١٢٤٥هـ / ١٨٢٩م .

حال القصر منذ إنشائه حتى نقله لصحراء المماليك :

كان القصر يتكون من جزأين مبنى فى الشرق وآخر فى الغرب وبه حديقة يحيط بها سور يحده من الغرب نهر النيل ومن جهة الشرق قصر العينى ومن الشمال (سرايا أحمد باشا رفعت) ومن الجنوب الطريق الفاصل بينه وبين قصر العينى وقد كان أصل هذا الموقع منطقة تعرف ببستان الخشاب التى قام محمد على بإدخالها على أملاك نجله إبراهيم باشا وأقيمت فيها ثكنات الجند وعقب عودة إبراهيم باشا من حرب الشام أمر بتمهيد هذه المنطقة وأنشأ عليها هذا القصر الذى سماه بالقصر العالى وكان أيضًا يعرف بديوان إبراهيم باشا .

وبعد وفاة إبراهيم باشا آل القصر إلى جهة الميرى حيث اشتراه محمد سعيد باشا والى مصر ثم امتلكه بعد ذلك الخديوى إسماعيل ونقش عليه المونوجرام الخاص به (K ١) على جدران مداخله والتى ترمز لاسم الخديوى إسماعيل ثم قام الخديوى إسماعيل ببيع هذا القصر لوالدته خوشيار هانم وامتلكته بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ١٩ رجب سنة ١٢٨٠ هـ واهتمت به اهتمامًا كبيراً حيث قامت بعمل العديد من أعمال الترميم لهذا القصر .

ثم عادت ملكية هذا القصر إلى الحكومة مرة ثانية فى ١٦ يونيو سنة ١٨٨٠م ثم تم بيعه بعد ذلك فى أول نوفمبر سنة ١٣١٦هـ / ١٨٩٨م إلى الدائرة السنية والتى قامت ببيعه بعد ذلك فى عام ١٩٠٦م بثلاثة أرباع مليون جنيه مصرى إلى شركة شارل باكوس وقامت الشركة بهدم القصر وبيع أنقاضه وأثاثه الفاخر وتحفه الثمينة وأشجار حدائقه النادرة إلى كبار الأعيان وقامت بتقسيم أرض القصر إلى عدة أجزاء وشيدت القنصلية الإنجليزية وضمت عدداً من المبانى على النيل وقد قام على الوقاد بشراء بعد أجزاء القصر وقام بنقله إلى موقعه الحالى فى مدفن على الوقاد بشارع السلطان أحمد بصحراء المماليك

«الجبانة الشمالية» وأعاد إليه بعض التحف الثمينة غير أنه فى عام ١٩٢٤م نشب حريق أتى على كل ما فيه من تحف وأثاث ولم يبق منه سوى البوابة التى نقش فى أسفل التغشية النحاسية التى تشغل باطن عقد المدخل تاريخ سنة ١٢٩٢هـ بالإضافة إلى طاحونة بالجبس وأحواض مرمرية بقايا القصر العالى الموجودة حاليًا بحوش الوقاد .

تبقى من القصر العالى بعض أجزاء من واجهاته يتوسطها كتلة مدخل بالإضافة إلى مدخلين يفصل بينهما ردهتان إحداهما كبيرة وهى التى تلى المدخل مباشرة والثانية صغيرة وقاعة كبيرة على يسار الداخل من الباب - ربما هى الديوان الكبير - بالإضافة إلى قاعة أخرى كبيرة وهذا الجزء المتبقى من تجديدات الخديوى إسماعيل حيث سجل بعقد البوابة تاريخ سنة ١٢٩٣هـ / ١٨٧٦م .

الواجهة الرئيسية :

تطل الواجهة الرئيسية على شارع السلطان أحمد والتى شيدت من الحجر الفضى النحيت ولها شبابيك متنوعة الشكل حيث فتحت نوافذ مستطيلة بأعلاها نوافذ مستديرة ويتوسط تلك الواجهة كتلة المدخل والتى تبرز قليلاً عن سمت الواجهة وفتح بهذه الواجهة ثمانية شبابيك منها أربعة على يمين الداخل وأربعة على يساره ويفصل بين كل نافذة عمودان يعلو أحدهما الآخر والأعمدة الموجودة بالقسم السفلى من الواجهة يعلوها تيجان تشبه الطراز المركب إلا أنها منفذة بشكل زخرفى ويعلو هذه الأعمدة أخرى ذات تيجان زخرفية .

يتوسط الواجهة كتلة المدخل وهذا المدخل يبرز قليلاً عن سمت الواجهة وتنحصر فتحة المدخل بين كتفين بارزين يكتنف كل كتف عمودان يعلو كل عمود تاج يتكون من حطتين من المقرنصات وترتد فتحة المدخل عن الكتفين ويعلوها عقد نصف دائرى مزخرف بوسائد يرتكز على ثلاث حطات ويزخرف كتلة المدخل جفت لاعب والمميات وحشوات بداخلها زخارف الطبق النجمى وأجزائه منفذة جميعها بالحفر على الحجر ويتوج كتلة المدخل شرفات مسننة .

النـوافـذ :

فتح على يمين ويسار كتلة المدخل ثمانى نوافذ مقسمة إلى أربع على اليمين وأربع على اليسار هذه النوافذ يعلوها عقد مقنطر كل عقد بأسفله عتب مما يجعل العقد يبدو من الخارج وكأنه عقد عاتق أما النافذتان الموجودتان بالركن الجنوبى الغربى والشمالى الغربى فيعلوهما عقب مدبب ويغشى فتحات النوافذ زخارف مشبكات معدنية ويعلو هذه النوافذ فتحات مستديرة ومستطيلة وتنوعت ما بين الطراز القوطى والطراز الإسلامى .

بقايا القصر من الداخل :

١ - الردهة الأولى :

تفضى فتحة المدخل الغربية إلى ردهة مستطيلة تمتد من الشرق إلى الغرب ، فتح بجدارها الشرقى فتحة باب معقودة تؤدى إلى ردهة ثانية شرقية وبالجهة الغربية فتحة باب الدخول ، فتح بكل من الجدار الشرقى والجنوبى للردهة ثلاثة أبواب (باب ونافذتان للأرض) أوسعها الأوسط وتؤدى الأبواب الجنوبية إلى المسجد والأبواب الشمالية إلى (المشورة والديوان) وتتشابه الأبواب جميعها ويعلو كل عقد من عقود الأبواب قنديلة مكونة من فتحتين يعلوهما قمرية صغيرة إلا أن القنديلتين اللتين تعلوان المدخل وسط من الجدارين الشمالى والجنوبى تتكون كل منهما من ثلاث فتحات معقودة يعلوها ثلاثة مداور ، وزخرف بالجدار الشمالى للردهة برمزين أحدهما وضع بشكل مقلوب والآخر صحيح حيث يتكون كل رمز من نجمة وهلال بالإضافة إلى مونوجرام الخديوى إسماعيل (K ١) .

٢ - الردهة الثانية :

تتصدر الردهة الغربية كتلة المدخل الذى يكتنفه عمودان ويتوسط هذه الكتلة فتحة باب يعلوها عقد مدبب ويغشى هذا العقد مشبكات معدنية ويعلق عليه مصراعان من الخشب مزخرفان بزخارف قوطية ويؤدى هذا المدخل إلى الردهة الثانية حيث يتكون تخطيطها

من شكل يشبه متوازى الأضلاع وندخل إليها عبر مدخلين أحدهما بالجدار الشرقى والآخر بالجدار الغربى وهو باب الدخول من الردهة الغربية ، أما فتحة الباب الشرقى فهى فتحة ضخمة يعلوها عقد نصف دائرى ويكتنف كل فتحة باب نافذتان يعلوهما عتب وغشيت النوافذ التى فتحت بالجدار الجنوبى بمصبعات معدنية تتطابق مع قصر إسماعيل باشا المفتش .

قاعة الديوان (باب المشورة) :

تقع بالجهة الشمالية بالنسبة للردهة الغربية والمدخل الرئيسى حيث ندخل إليها عبر فتحة باب معقودة بالجدار الشمالى للردهة وهذه القاعة ذات مسقط مستطيل تمتد من الشمال إلى الجنوب يتوسطها أربعة أعمدة معدنية تحمل السقف المسطح وتفتح بالجدار الشمالى لهذه القاعة أربع نوافذ مستطيلة ضخمة ويعلو كل نافذة عتب وفتح بالجدار الغربى لهذه القاعة أربع نوافذ تعلوها عقود مقنطرة ، أما النافذة التى بالركن الشمالى الغربى فهى معقودة بعقد نصف دائرى وفتح بهذا الديوان تسعة شبابيك تعلوها تسعة شبابيك أخرى .

أما بالجهة الجنوبية لبقايا القصر فتوجد قاعة مستطيلة ضخمة تمتد من الشرق إلى الغرب نصل لهذه القاعة من خلال ثلاثة مداخل بالجدار الجنوبى من الردهة الغربية التى تلى كتلة المدخل وفتحة مدخل أخرى بالجدار الجنوبى من الردهة الشرقية وفتح بالجدار الجنوبى لهذه القاعات قنديلات ويتوسط الجدار الشرقى لهذه القاعة منية محراب ويتكون تخطيط القاعة من رواقين كل رواق من خمسة عقود مدببة ترتكز على أعمدة ذات تيجان مكونة من حطات مقرنصة وهذه القاعة ربما كانت المكتب الذى عبرت عنه الوثيقة أنه كان معداً لتعليم التلاميذ وهذه القاعة مصممة الآن بهيئة مسجد ولكن بعض عقود أروقته تهدمت .

وإذ وافقت اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية بجلساتها بتواريخ ١٩٩٨/١١/٢٣، ٢٠٠٩/٣/١٨، ٢٠١٢/١١/١٩ على تسجيل واجهة القصر العالى وأبوابه الثلاثة بصحراء المماليك ، كما وافق على ذلك مجلس إدارة المجلس الأعلى للآثار بجلساته بتواريخ ١٩٩٩/٥/٣١ ، ٢٠١١/١٢/٢٦ ، ٢٠١٢/٦/٢٨

لذلك

فقد أعد مشروع القرار المرفق ويتشرف السيد الأستاذ الدكتور الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار برفعه للتفضل بالنظر وعند الموافقة بإصداره .

الأمين العام

للمجلس الأعلى للآثار

أ.د/ مصطفى أمين